شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

برنامج أممي لدعم التنوع الاقتصادي في اليمن خلال الفترة الانتقالية

قال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، إن الأمم المتحدة قامت بإعداد إطار عام مشترك لمساعدة اليمن خلال الفترة الانتقالية ودعمها في تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بما في ذلك المساعدة في تنظيم الحوار الوطني ودعم العملية الانتخابية والاستقرار الاقتصادي وتحسين معيشة السكان واعادة تأهيل الخدمات الأساسية، إضافة إلى دعم مجالات العدالة الانتقالية وسيادة القانون والقطاع الأمني.

وأضاف ولد الشيخ خلال ورشة العمل التشاورية الثانية المعنية بمراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي التي بدأت أعمالها امس الأول بفندق سبأ في صنعاء، «إن إنجاز الاستراتيجية الوطنية للثروة السمكية تعتبر خطوة مهمة لمساعدة الحكومة اليمنية في تنويع قاعدة مصادرها الاقتصادية حيث أن هذا القطاع يحتل حالياً المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الاقتصادية ويدعم معيشة حوالي 8.6 ٪ من السكان، ويمكن أن تزيد هذه النسبة برفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع بحيث توفر فرص عمل أكبر وأوسع لمختلف المستويات والشرائح من العاملين والمنتفعين من هذا القطاع. إضافة إلى امكانية المساهمة في مكافحة الفقر وزيادة مشاركة المرأة وتوفير الأمن الغذائي للسكان، خاصة وأن اليمن تمتلك شريطا ساحلياً يبلغ نحو 2400 كيلومتر، وتتمتع ببيئات ساحلية متنوعة غنية بالمصائد السمكية».

وكانت حكومة الوفاق قد صادقت على الشروط المرجعية لصياغة الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي في 19 /3 /2010م بالقرار رقم 71. وبناء على ذلك، كلفت وزارة الثروة السمكية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقيادة هذه العملية.

وتهدف الورشة إلى مراجعة مسودة الإستراتيجية الوطنية للثروة السمكية التي ساهم بإعدادها برنامج دعم التنوع الإقتصادي – المكوّن السمكي. وسيقوم المعنيون من الجهات ذات العلاقة بما في ذلك الأجهزة الحكومية والتعاونيات السمكية والقطاع الخاص بوضع ملاحظاتهم حتى يتم إخراج الإستراتيجية بشكلها النهائي تمهيداً لرفعها إلى الحكومة لإقرارها في القادم من الأيام.

ودأب برنامج التنوع الإقتصادي على معالجة واحدة من أهم القضايا التي تطرق لها كلٌ من تقرير الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، و الخطة الخمسية الاقتصادية الاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006 – 2010)، ألا وهي الدعوة للتنوع الاقتصادي من خلال تنمية فرص عمل ملائمة في القطاعات الأربع الواعدة: الزراعة والثروة السمكية والصناعة والتجارة والسياحة.

مدير عام مستشفى الوحدة التعليمي لـ 14 أكتوبر :

أبرز الصعوبات التي واجهت المستشفى عدم استكمال ربط شبكة مجاري المستشفى بالشبكة العامة للمدينة

حصر الموظفين المحالين إلى المعاش التقاعدي للأعوام 2010 ـ 2015

عملت إدارة مستشفى الوحدة التعليمي خلال العام 2011م على مضاعفة الجهود وبذلت أقصى طاقاتها في مواجهة الصعوبات والعراقيل والعمل على تنسيق وتنظيم الجهود بهدف استمرار تقديم الخدمات الطبية للمواطنين فبرغم الظروف الصعبة والأحداث التي مرت بها البلاد وما رافقها من أزمات في مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية وكذا الناتجة عن أزمة نازحي محافظة ابين والتي اثر ت على مختلف نواحي الحياة ومثل ذلك تحدياً صعباً للمستشفى في مواجهة تلك الأزمات والعمل في تلك الظروف الصعبة استشعاراً بالمسؤولية الملقاة على عاتق الإدارة إلا أنها اجتازت الصعوبات وتضافرت جهود مختلف الشرائح العاملة في المستشفى وبنجاح في ظل الاختناقات وشحة الإمكانيات.

التقت صحيفة (14أكتوبر) بالدكتور/ محمد سالم باعزب مدير عام مستشفي الوحدة التعليمي العام الذي تحدث عن أبرز الأنشطة المتعلقة بالجانب الطبي والفني حيث قال :

لقاء وتصوير / داليا عدنان الصادق

هناك العديد من الأنشطة المتعلقة بالجانب الطبي والفني منها استحداث وتجهيز غرفة عمليات صغرى تابعة لعيادة أمراض العيون المتخصصة بتفريغ الكيس الدموي واستئصال الكيس الذهني واستئصال اللحمية وعمليات صغرى تابعة لعيادة أمراض الجلد إضافة إلى استحداث وتجهيز غرفة وتفعيل دور إدارة التمريض وتنشيط عمل مدراء دوائر ورؤساء أقسام التمريض من خلال القيام بكافة المهام خلال 24 ساعة والمتعقلة بتوفير الأدوية للحالات الطارئة والفقيرة وتنسيق أعمال الدورة اليومية للأطباء ومتابعة إحضار العلاجات للمرضى من صيدلية المستشفى بشكل يومي بعد دورة الأطباء والمتابعة المستمرة لأعمال النظافة في أقسام وغرف المرضى والعمل على إعطاء الحقن للمرض في أوقاتها المحددة ومتابعة تغذية المرضى بالإضافة للمهام الأخرى المتعلقة بعملية التبادل بين النوبات ومتابعة سلامة ونظافة الأدوات ومعدات العمل في الأقسام وإعادة تأهيل جزء من المختبر القديم الذي لا يزال جارياً العمل فيه ليتم تشغيله بعد استكمال أعمال الترميمات ومتابعة عملية الإحراق والإتلاف لمخلفات عمل المختبرات في المستشفى بواسطة محرقة المستشفى والتي يتم إحراق كافة النفايات الطبية فيها بصورة مستمرة وإقامة المخيم الطبي الخيري لنازحي محافظة ابين إلى جانب أمراض النساء والولادة وجراحة المسالك البولية والجراحة العامة للفترة من (17 ـ 20) ديسمبر (معاينة) ومن (7ـ 24) ديسمبر عمليات لعام 2011م مؤكداً انه تم افتتاح غرفة خاصة للشفط اليدوي في مبنى الطوارئ التوليدية وتمويلها بالمعدات الطبية اللازمة واستلام وخزن وتوزيع الادوية الخاصة بنازحي م/ ابين وتجهيز وافتتاح قسم النواسير البولية بمبنى النساء والولادة وفتح سجلات جديدة للاحصاء الطبي للعام 2011م لقيد جميع بيانات المرضى وتسهيل مهمة الاطباء للقيام بعملية البحث الطبي العلمي بمختلف تخصصاتهم وكذا طلبة المعاهد الصحية من خلال الاطلاع على البيانات المدونة في ملفات المرضى ورصد وتسجيل الامراض السارية بصورة اسبوعية للمرضى الوافدين والمغادرين ورفعها بصورة تقرير اسبوعي لادارة الرعاية الصحية.

الجانب الإداري والمالي

وتطرق الدكتور محمد سالم باعزب في سياق حديثه الى الجانب الاداري والمالي للمستشفى حيث قال:

اتسمت اعمال الجانب الاداري والمالي بالمرونة وسرعة الانجاز للمعاملات المالية والادارية المختلفة والمتعلقة بطبيعة عمل ادارة الشؤون المالية والمخازن والمشتريات او باعمال المناقصات والصيانة والتوريد والصرف وكافة الاصناف التي استلمها المستشفى في توفير كافة متطلبات المستشفى من المشتريات المطلوبة والعمل على تغطية مختلف احتياجات الاقسام الطبية والفنية والتمريضية والخدماتية والادارية، واجراء اعمال الرصد والرقابة لكافة الاصناف الواردة لمخازن المستشفى والمنصرفة منها من خلال ترحيل عمليات الوارد والمنصرف لمخازن المستشفى في نظام آلي خاص بالمخازن ورفع تقارير شهرية بذلك تبينه ارصدة المخزون في كل مستودع نهاية كل شهر وترفيع علاوة النوبة للطاقة المناوب من الاطباء والفنيين والتمريض والشرائح الاخرى اضافة للاتعاب الادارية الشهرية لمدراء الادارات ورؤساء الاقسام وتغطية صرفها للموظفين من حساب المساهمة كما تم ادخال نظام المجموعة للتواصل الهاتفي المجاني لمدراء الدوائر ونواب المدير العام وصرف شريحة لكل فرد بهدف تسهيل مهمة التواصل بين مسؤولي الدوائر وقيادة المستشفى خلال 24 ساعة وأشار الى ان اجراء الجرد السنوي للاصول الثابتة والمتحركة وكافة موجودات مخازن المستشفى في نهاية عام 2011م ورفعها للجهات ذات العلاقة وحصر شامل لكافة الادوات والمعدات التالفة واجراء مزاد علني لبيعها وذلك بحسب النظم والقوانين المالية والمخزنية والمعمول بها واعداد كشوفات المستحقين لاستراتيجية الاجور ومتابعة انجازها مع الجهات ذات العلاقة وايراد كشوفات العلاوة السنوية للموظفين لفترة (5) سنوات بحسب تعميم الخدمة المدنية ورفعها للجهات ذات العلاقة مضيفاً إلى ترتيب أوضاع الموظفين الجدد كل حسب اختصاصه وعددهم (123) موظفاً وموظفة بحسب المذكرات المرفوعة الينا من مكتب الصحة والسكان م/ عدن، وحصر الموظفين البالغين احد الاجلين والذين سيحالون للمعاش التقاعدي للاعوام 2010 ـ 2015م ورفع ذلك في كشوفات خاصة للخدمة المدنية م/ عدن وكذا احالة عدد ثلاث حالات للخدمة المدنية م/عدن من الموظفين المتقدمين للمعاش المبكر والعمل على استكمال الاجراءات الادارية وتصفية الاجازات للمحالين للمعاش التقاعدي للاعوام 2011م ـ 2012م لـ(16) حالة.

تفعيل دور الرقابة والتفتيش

وقال مدير عام مستشفي الوحدة التعليمي العام في لقائنا معه ان تفعيل دور ادارة العلاقات العامة وتنشيط اعمال التنسيق والمتابعة للقضايا ذات الارتباط مع المؤسسات والمكاتب المعنية لعبت دوراً في اطار المحافظة اضافة الى تفعيل دور ادارة الرقابة والتفتيش الداخلي والعمل على المتابعة والرقابة اليومية لمختلف الاعمال في ادارات المستشفى والنزول الميداني للمواقع واجراء اعمال التحليل والتقييم وتقديم التقارير اليومية والدورية والعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة وكذا العمل على تجديد البيانات الخاصة بالموظفين في برنامج الارشيف الالكتروني وتحويل ملفات (9) موظفين الى مكتب الصحة م/ عدن للعرض على اللجنة الطبية ومتابعة درجات وتظلمات رؤساء الاقسام وعددهم (38) حالة مع مكتب الخدمة المدنية والمالية م/عدن، وخصم الجزاءات بمبلغ وقدره (1,304,390,47) ريالاً وخصم التزامات لدى الغير بمبلغ وقدره (28,341,208) ريالات واضافة (38) موظفاً لحالات الاجازة بدون راتب والدارسين وذلك مع مكتب الصحة م/عدن وتكثيف دور عملية المتابعة اليومية لاعمال النظافة في مختلف اقسام ومكاتب وغرف وساحات المستشفى بما في ذلك المطبخ الرئيسي والتأكد من صلاحية المواد واجراءات النظافة والنزول المستمر لكافة اقسام ومكاتب وغرف المستشفى والعمل على مفاقدة وصيانة منظومة السلامة الوقائية ضد الحرائق والمتمثلة بصيانة اسطوانات إطفاء الحرائق والتاكد من صلاحيتها للعمل عند الحاجة.

واضاف: أن من التغيرات التي تم استحداثها شبكة مياه الشرب الخاصة بالطوارئ التوليدية المرتبطة بالخزان بالأنابيب وتوصيلات بلاستيكية صحية بدلاً عن المواسير الحديدية القديمة ومد شبكة جديدة للمياه بالمواسير البلاستيكية لمبنى ثلاجة الموتى واستبدال شبكة مياه الشرب القديمة الحديدية الخاصة بالمختبر المركزي بأخرى صحية بلاستيكية وتركيب خط كهرباء جديد يربط مبنى الطوارئ بالمولد الكهربائي اضافة الى تركيب خطوط كهرباء لمكيفات قسم العمليات وتركيب ومفاقدة القواطع الرئيسية لمحطة الكهرباء التحويلية وإجراء اعمال الصيانة الدورية والمستمرة لكافة وحدات التكييف في كل غرف واقسام ومكاتب المستشفى واجراء اعمال الصيانة الدورية والمستمرة لكافة وحدات العاطلة في كل غرف واقسام ومكاتب المستشفى واجراء اعمال الاصلاحات للوحدات العاطلة منها وإعادة تشغيلها من خلال استبدال القطع التالفة منها من مكائن ومراوح او شبوك تكييف ... الخ واجراء اعمال الصيانة واللحام لاسرة الرقود والابواب والنوافد الحديدية .. الخ من اعمال الترميم الذي ينفذ بواسطة قسم اللحام في المستشفى إضافة الى ترميم وصيانة ابواب ونوافذ الاقسام بواسطة فريق قسم النجارة بالمستشفى والمتمثلة باستبدال اقفال الابواب التالفة وقطع الزجاجات المكسورة وكذا تركيب الستائر من اعمال النجارة كما بدأت اعمال الترميم واعادة تاهيل الدور الرابع من مبنى الامومة والمتمثلة باعمال الطلاء والسيراميك ومراحيض الحمامات اضافة الى ديكور السقف .. الخ من الترميمات الاخرى واجراء اعمال تركيب شبابيك الحماية الحديدية لمعظم ابواب ونوافذ اقسام المستشفى الهامة وكذا الحماية الحديدية للمكيفات وتركيب قواطع وابواب المنيوم في اجزاء من غرف واقسام المستشفى وبناء اربعة اتجاهات كموقع لحصر وتجميع القمامة في المستشفى وصيانة وإصلاح المصاعد وإعادة تشغيل مصعد مبنى الولادة.

وتناول في ختام حديثه ابرز الصعوبات التي واجهت المستشفى حيث اشار قائلاً:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال سير عملنا ومنها عدم استكمال ربطه شبكة مجاري المستشفى بالشبكة العامة للمدينة(المرحلة الثانية) ونقص عدد الطاقم التمريضي والقابلات والمؤهلات وفنيي التخدير والعمليات واطباء التخدير وعدم وجود كادر مؤهل في مجال صيانة الاجهزة والمعدات الطبية واستمرار المعاناة نتيجه النقص الشديد لموظفي الخدمات العامة وعلى وجه الخصوص في مجال صيانة الاجهزة والمعدات الطبية واستمرار المعاناة نتيجة النقص الشديد لموظفي الخدمات العامة وعلى وجه الخصوص في مجال الحراسة والاستعلامات نظرا لعدم وجود البدائل عن المحالين للمعاش والمتوفين وكذا عدم وجود وسائل نقل كافية لتغطية مختلف اوجه انشطة المستشفى على مدى 24ساعة.

رجال مال وأعمال يستنكرون الحملة الموجهة ضد رئيس الغرفة التجارية ونائبه

■متابعات/ صنعاء:

استنكرت جموع تجارية كبيرة وشخصيات من رجال المال والأعمال الحملة الظالمة والموجهة التي تستهدف رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة الأستاذ حسن الكبوس ونائب رئيس الغرفة الأستاذ محمد محمد صلاح وأعضاء آخرين في الغرفة التجارية الذين كلفوابالمتابعة لرفع الظلم الذي يقع على تجار اليمن بكل وضوح وشفافية بما يضمن تصحيح مسار الضريبة المضافة وفق الإجراءات السليمة التي سبق وأن رفع بموجبها القطاع التجاري في اليمن القضية للسلطات القضائية ضد ضريبة المبيعات بهدف تصحيح المشروع من حيث المسارات الإجرائية والقانونية والتي تعتبر تعد حقوقا ثابتة للتجار وتمثل ايجابية لرفد وزيادة الإيرادات الضريبية وبما يحافظ على ضمان وصولها كافة موارد الإيرادات الضريبية إلى خزينة ألدولة أولا وأخيرا اذا تم الاخذ بمتغيرات واقع تطبيق قانون ضريبة المبيعات الجديد وفق المتغيرات و الأسس والأنظمة السليمة التي يريد تجار اليمن تصحيح كيفية اخذ الضريبة من التجار بما يضمن بنود القانون للضريبة المضافة والتي تسعى جاهدة مصلحة الضرائب لتنفيذها على التجار دون تدارس هذه الإجراءات وبرفع الظلم الواقع على التجار والمستهلكين من الفقراء في اليمن وهو ما اعتبروه استهدافا للشخصيات الوطنية لمن يقف بكل تضحية وإخلاص في صف الانتصار لحقوق قضايا التجار في اليمن.

كان المئات من التجار ورجال المال والأعمال وناشطون حقوقيون قد احتشدوا أمام مبنى الغرفة التجارية الصناعية للتضامن مع الأستاذ حسن الكبوس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة الأمانة ونائب رئيس الغرفة الأستاذ محمد صلاح، كما شكك المتضامنون والعديد من التجار ورجالات الأعمال في وقفتهم الاحتجاجية المساندة مع الأستاذ حسن الكبوس ومحمد صلاح بنزاهة الإجراءات التي اتخذتها مصلحة الضرائب بحق الشروع في تطبيق ضريبة المبيعات لاسيماالظلم الواقع في بنود الضريبة المضافة التي جعلت المصلحة تتخذ قرارا مجحفا من خلال توقيفها البطاقات الخاصة بالإقرارات الضريبية على التجار، وأكد الجميع تسجيل تضامنهم ووقوفهم الكامل مع الكبوس وصلاح.

وطالب المتضامنون الرئيس المشير عبدربه منصور هادي ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية حماية الكبوس وصلاح من التهديدات الخطيرة والحملة الشرسة التي تستهدفهم وعلق البعض منهم بان تجمهرنا ليس ضد موظفي مصلحة الضرائب وإنما للتعبير عن رفع الأضرار عن تجار اليمن من الشروع بتطبيق الضريبة المضافة والتي ستقود فقراء اليمن إلى نفق الجوع المظلم.

يذكر بأن الأستاذ حسن الكبوس ومحمد صلاح قد طلبوا من الجميع التهدئة وترك الفرصة لمن يسعون إلى التوافق والعمل الجاد على إيجاد حلول مرضية لقضية التجار مع مصلحة الضرائب وبصورة لا ضرر ولا ضرار.

نافذة

غياب دور البنوك التنظيمي والإداري في الدفع بعجلة التنمية محلياً

أمل حزام المذحجي

إن دور البنوك في اليمن سواء تجارية أم إسلامية ضعيف في التنمية الاقتصادية بسبب عدم وجود التخطيط السليم للاهتمام بالمقاصد الشرعية قبل أن تكون ربحية من اجل تقليل نسبة الفقر والبطالة وإيجاد فرص عمل.. فالبنوك اليوم مازالت وظيفتها غائبة في خدمة المجتمع وخلق فرص عمل للكوادر المحلية وتطوير القطاعات الاستثمارية، الزراعية، وسمكية التي تعود بفائدة على البنوك نفسها.

وتكون نسبة ربحية هذه البنوك من خلال العمل في قطاعات استثمارية وزراعية وسميكه وتكون نسبتها أكثر وضمانها أكبر.

وأكد عدد من الاقتصاديين الخبراء أن واقع البنوك في اليمن غير مرض سواء البنوك الإسلامية آم التجارية حيث أصبحت تعمل وكأنها محلات صرافة وليست بنوكاً حقيقية مؤكدين أن معظم البنوك في اليمن مغلقة وبحالة شلل نتيجة من خوفها على الانفتاح على بنوك أخرى ما سيؤدى من رفع كفاءاتها وقدرتها على التحليل المالي بشكل أفضل، ومن جانب آخر تلعب البنوك دوراً سلبياً في إقراض المستثمرين الصغار نتيجة لمشاكل عديدة تقف عائق أمام إدارات البنوك التعامل إداريا والمستثمر الصغير.

دور البنوك الإسلامية يجب أن يأخد نظام المشاركات أكثر من الأرباح، فهذه الجوانب يجب أن تعطى لها قدر كبير من الاهتمام مهما كانت العقبات والصعوبات، أو سهولة تمويل العمل التجاري وذلك من خلال توفير إدارات مشاريع لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، فعندما يقدم مشروع حقيقي ناجح فإن المشروع هو نفسه لا بد أن يعتبر ضمان المشروع وليست الضمانات المقدمة، بل على البنوك الإسلامية والبنوك التجارية قيادة العمل التنموي خصوصاً في ظل التحديات الراهنة منها تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة ونقص السيولة، فلابد أن توظف هذه السيولة في المشروعات العامة ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بالوظيفة التنموية الإقتصادية عبر آليات المصارف التي لعبت دوراً ايجابياً في التعامل مع البنوك وتسلم الرواتب عن طريق عقد بعض الاتفاقيات مع المؤسسات الحكومية، التي رفعت وارتقت بقدرة المواطن البسيط التعامل مع البنوك وأنظمتها المختلفة، والاستفادة من ذلك من خلال تطوير القدرات البشرية نحو التطور التكنولوجيه الحديث، حيث أصبح كل مواطن يستطيع مواكبة التطورات الحديثة والاندماج في منظومة الابتكارات والاختراعات، فقد أصبحت اليوم في متناول اكبر عدد من شريحة المجتمع، ما سيدعم نشر عملية التوعية نحو التغيرات والاستحداث، وخوض تجارب عديدة منها فتح المشاريع الصغيرة، وغير ذلك من خدمات أخرى، منها استقبال أموال الناس وإعادة توظيفها في الأنشطة، علماً أن طبيعة النظام المصرفي حسب دراسات قام بها خبراء اقتصاديون يقوم على عملية التمويل أساسا سواء في القطاع الاقتصادي آم الإنتاجي أو القطاع الاستهلاكي المتمثل بالتجارة.

وهناك قناعات أيضا مجتمعية حول البنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية ، حيث حشدت لها عدداً كبيراً من الزبائن لأنه توجد في إطارها هيئات رقابية شرعية تقوم على مراقبة هذه البنوك ما اذا كانت متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولكن للأسف خالفت تلك البنوك طبيعة وظيفتها استخدام أموالها لتمويل الاستيراد على حساب الإنتاج الداخلي، وعلى حساب التنمية الاستثمارية، مخالفة أهدافها الأساسية والتي على أساسها حظيت بالإعفاءات الضريبية،من اجل أن تكون القوة الدافعة لتنمية الاقتصاد الإنتاجي محلياً ومولاً للنشاطات الجاذبة للثروات الخارجية عن طريق تحريك الحركة الإنتاجية بالصادرات ليعزز ذلك من النشاطات الاقتصادية ما سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في اليمن.

أخيرا استطيع القول انه رغم وجود بعض النشاطات والنجاحات في البنوك التجارية والإسلامية إلا أن هناك العديد من الأخطاء بسبب غياب الدور التنظيمي والإداري في البنوك التجارية والإسلامية، وعدم وجود توجه حقيقي نحو الاتحاد والاستفادة من الخبرات العربية والأجنبية من اجل النهضة الاقتصادية.